اثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها
دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية

المدرس حسين جميل غافل البديري
جامعة الفرات الاوسط التقنية / الكلية التقنية الادارية / كوفة

المستخلص

أصبحت المعلومات المحاسبية وفي ظل التطور التقني ذات اهمية كبيرة وتنبع هذه الاهمية من كون ان نظام المعلومات المحاسبية يقوم بتوفيرالمعلومات للأطراف الداخلية المتمثلة بالأدارة ووحداتها المختلفة وكذلك للاطراف الخارجية المتمثلة بالمستثمرين والمصارف والجهات الحكومية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني..... الخ .

وبما أن المحاسبة تجهز كافة الانظمة الفرعية للوحدة بالمعلومات المفيدة ، اذآ فان للمعلومات المحاسبية اهمية كبيرة في توجيه وترشيدالقرارات لمتخذي القرار ، وفي ظل التطورات الحديثة التي أثرت على المحاسبة وبعد أن اصبحت هناك فجوة في المعلومات المقدمة من قبل الوحدات المحاسبية حيث اصبحت هذه المعلومات الواردة في القوائم المالية لا تفي بالغرض المطلوب بالنسبة لمستخدم المعلومات وخاصة في حالة التغيرات الاقتصادية (التضخم) لـذا ظهرت اساليب تساعد مستخدم المعلومات المحاسبية في التوصل الى اتخاذ القرار وذلك عن طريق عرض هذه المعلومات وفق قوائم مالية معدة على اساس التضخم أو تقييم الموجودات على اساس الكلفة الجارية . وكل هذا في سبيل نقل صورة تتمتع بالمصداقية عن الوحدة ومركزها المالي . اضافة الى ان مجلس المعايير المحاسبية أصدر مجموعة خصائص تسمى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ولكي تتمتع المعلومات بالجودة لابد من تطبيق هذه الخصائص حيث تكون ذات فائدة للمستخدم ومتخذ القرار . وبناءا على ما تقدم تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول ، حيث تضمن الفصل الاول القوائم المالية ومتطلبات الافصاح بينما تضمن الفصل الثاني معايير جودة المعلومات المحاسبية ، أما الفصل الثالث وهو الجانب العملي لهذا البحث حيث تم استخدام استمارة الاستبانة لجمع البيانات ومن ثم تحليلها للتوصل الى أهمية جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية .

Abstract

The accounting information has become very important because of the fact that the accounting information system provides information to the internal parties represented by management and its various units, as well as to external parties represented by investors, banks, government agencies, trade unions, civil society organizations,

As accounting provides all the subsidiary systems of the unit with useful information, the accounting information is very important in directing and rationalizing the decisions of the decision makers, and in light of the recent developments that affected the accounting and after there was a gap in the information provided by the accounting units where this information has become in the lists Finance does not meet the required information for the user, especially in the case of economic changes to the purpose (inflation), so methods appeared to help user accounting information to reach a decision, and by displaying this

information according to the lost M financial it prepared on the basis of inflation or evaluation of assets on the basis of the current cost. All this in order to convey the image of a credible unity and financial position. In addition to the Accounting Standards Board issued the characteristics called qualitative characteristics of accounting information group in order to enjoy the quality of information has to be applied where these properties be of interest to the user and the decision-maker. The first chapter included the financial statements and the requirements of disclosure while the second chapter included the quality standards of accounting information. The third chapter is the practical aspect of this research. The questionnaire was used to collect data and then analyze it to reach the importance of quality. accounting information in making administrative decisions.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في وجود تراجع في قدرة قراء القوائم المالية على فهم أهمية جودة المعلومات المحاسبية والموضحة في تلك القوائم وهذا ما يجعلها لا تتناسب وأهميتها من جهة ودور المعلومات المحاسبية في أتخاذ القرارات الادارية من جهة أخرى .

ومن هنا تبرز التساؤلات الاتية :

1- هل تؤثر القوائم المالية على جودة القرار المتخذ من قبل مستخدميها ؟

2- هل تؤثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية قي القوائم على قرارات مستخدميها ؟

3- هل تؤثر العوامل السلوكية على سلوك متخذ القرار عند التعامل مع القوائم المالية ؟

4- هل يؤثرالاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية عند أتخاذ القرارات ألأدارية ؟

5- هل يتم أستخدام جودة المعلومات المحاسبية المتوفرة للمدراء في عملية أتخاذالقرار ألأداري ؟

أهمية البحث :

مما لجودة المعلومات المحاسبية من أهمية كبيرة بالقوائم المالية لمستخدمي المعلومات المحاسبية وضرورة توافرها ، حيث تتحمل الوحدات الاقتصادية أعباء انتاج وأعداد وتوصيل المعلومات المحاسبية وبذلك تأتي أهمية توفر هذه المعلومات بالجودة المطلوبة وتتمتع بخصائص نوعية تجعلها ملائمة لمتخذي القرار وبالتالي رفع مكانة الوحدة التنافسية .

وبناءآ عليه يمكن تلخيص الاهمية بالنقاط التالية :-

1-ألأسهام في تقييم دور جودة المعلومات المحاسبية في أتخاذ القرارات الادارية .

2- تحقيق الكفاءة والفاعلية من استخدام المعلومات المحاسبية في أتخاذ القرارات .

3- ابراز الدور الحيوي والهام لجودة المعلومات المحاسبية .

هدف البحث :

الهدف من البحث هو توضيح أهمية جودة المعلومات المحاسبية لمستخدم المعلومات ، وضمن الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وبيان أي من الخصائص يهتم بها المستخدم فضلا من

محاولة قياس الجودة في المعلومات المحاسبية لغرض لاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المختلفة .

وبناءا على ذلك يسعى الباحث تحقيق مجموعه من الاهداف تتمثل :-

1- توضيح العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وعملية أتخاذ القرارات .

2- التعرف على جودة وكفاءة المعلومات المحاسبية في أتخاذ القرارات .

3- تحديد مدى استخدام الادارة في جودة المعلومات للوفاء في احتياجاتها .

فرضية البحث :

يستند البحث على الفرضيات التالية :-

1- كلما تمتعت المعلومات المحاسبية بالجودة المطلوبة كلما كان الاعتماد عليها أكثر من قبل المستخدمين ، ولتحقيق ذلك المستوى من الجودة لابد من توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

2- استخدام المعلومات المحاسبية بالجودة المطلوبة من قبل المدراء لاتخاذ قراراتهم الادارية مما يجعلها مهنية وواقعية .

3- فان الخصائص الثانوية أكثر تعبيرا بالجودة من وجهة نظر المستخدمين لكونها تتمتع بالثبات والقابلية للمقارنة .

منهجية البحث :

أعتمد الباحث في الجانب النظري على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بما هو متاح من المصادر من الكتب والرسائل والدوريات التي لها علاقة بموضوع البحث .

أما الجانب العملي أعتمد على نتائج استمارة الاستبانة التي أعدت لغرض جمع البيانات المتعلقة بالبحث ، والتي عرضت على مجموعة من الاطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية .

المبحث الاول – القوائم المالية و متطلبات الإفصاح

تعد القوائم المالية مخرجات لنظام المحاسبة، والهدف الرئيسي من إعدادها هو توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وهذا يعني إن المحاسبة ليست غاية في حد ذاتها وإنما تنبع ضرورتها من الحاجة إلى المعلومات التي يمكن أن توفرها لأغراض اتخاذ القرارات لذا فالمحاسبة تخدم العديد من الأطراف التي تعتمد عليها مصدراً للمعلومات المفيدة في أتخاذ القرارات . وتعد القوائم المالية إحدى وسائل الإبلاغ أو ألإيصال تعتمد عليها مصدرا للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات وإيصال المعلومات إلى المستخدمين ومن هذا المنطلق تكمن الحاجة الى القوائم المالية للإفصاح عن المعلومات .

إذ ان هناك تباينا واختلافا بين مصالح فئات مستخدم المعلومات المحاسبية وهذا يرجع الى الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المعلومة . ولكي تؤدي تلك المعلومة مهمتها بكفاءة وفاعلية يستلزم تبويبها ونشرها بالشكل الذي يكون فيه القارئ قادرا على فهمها واستخدامها وأن تتضمن الخصائص النوعية الأساسية .

المحور الأول – القـوائم المالية وأهدافها

مفهوم وتعريف القوائم المالية:-

إن القوائم المالية ناتج تشغيل قدر هائل من البيانات فهي تعد المخرجات الرئيسة للنظام المحاسبي ومن ثم هناك دائما حاجه للتلخيص والتجميع بهدف التبسيط فالقوائم المالية إذآ هي نوع من التجريد للواقع ، وبذلك تعد نموذجا يصف لنا بشيء من التبسيطٌ الجوانب المتشابكة والمتداخلة لهذا الواقع (الشيرازي1990، ص231). وكذلك تعد وسيلٌة مهمة لإيصال المعلومات لمستخدميها داخل الوحدة وخارجها ، وأنها الناتج النهائي للمحاسبة والمعلومات التي تتضمنها محددة و مثبتة فيها وفق المبادئ والأعراف والقواعد المحاسبية وإنها مصدقة من قبل جهة مستقلة تبين هذه الوسيلة أعمال الوحدة الاقتصادية بشكل وثيقة رسمية خلال مدة زمنية(عبد الواحد ، 2003، ص 33) .

إذن فالقوائم المالية وسيلة المحاسبة في توصيل المعلومات ،والتي تم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية وبصورة دورية منتظمة . (الدسوقي ،2002، ص 97) . وعرفها مطر بأنها مجموعة من البيانات المالية التي تخص الوحدة ومرتبة في جداول تعد وفق مواصفات معينة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة . (مطر،2000،ص 309) .

خصائص القوائم المالية: :-

لابد من دارسة خصائص القوائم المالية للتعرف على أهمية هذه الخصائص من أجل فهم عملية الإفصاح عن المعلومات التي تحويها ، لذلك تتلخص خصائص القوائم المالية في النقاط الآتية:- (حمودي ،1989، ص 13)

1- ان القوائم المالية قد لخصت من واقع المستندات والسجلات الرسمية خاصة بالوحدة .
2- ان القوائم المالية قد أعدت وفق تنظيم معين من حيث الشكل والترتيب بحيث تعرض الهدف الذي أعدت من اجله .
3- ان القوائم المالية تتضمن معلومات مالية هي بالحقيقة مؤشرات كمية ذات دلالـة ويستخدمها المحلل المالي في تقييم نشاط الوحدة .
4- ان القوائم المالية لكي تكتسب الصفة القانونية يفترض ان تصدق من جهة معينة او مستقلة موثوق بها .
5- ان القوائم المالية تخص فترة زمنية محددة لسنة مالية عادة تبدأ بتاريخ معين وتنتهي بتاريخ معين

أهداف القوائم المالية:-

ليس الغرض من إيضاح أهداف القوائم المالية سرد جميع المعلومات التي ينبغي أن تتضمنها هذه القوائم لكي تكون مفيدة لمن يستخدمها ، وإنما الغرض من إيضاح أهدافها هو تحديد الوظيفة الأساسية لتلك القوائم على نحو عام ، وطبيعة المعلومات التي ينبغي أن تحتويها . ولقد أشار المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الى أن الهدف الأساس لها تقديم معلومات مالية مفيدة تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية عن طريق مجلس معايير المحاسبة (APB) وقد قام المجلس المذكور بتحديد

الأهداف العامة للقوائم المالية التي توضح المحتوى العام لها ، وتتمثل هذه الأهداف بالاتي:- (التميمي ، شاكر ،2009،ص34)

1- اعطاء معلومات مالية موثقة بشأن الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدة الاقتصادية والالتزامات التي عليها وتعدهذه المعلومات مهمة لتقويم مواطن القوة والضعف وقدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها

2- اعطاء معلومات سليمة عن التغيرات في صافي موارد الشركة والناتجة عن نشاطها الهادف للربح لإظهار العائد المتوقع على شكل توزيع أرباح و قدرتها على الاستمرارية والتوسع في عملياتها المستقبلةٌ .

3- اعطاء معلومات تساعد على استخدامها على التنبؤ بالقدرة الايرادية المستقبلية للشركات .

4- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية .

أنواع القوائم المالية :-

بما ان القوائم المالية تحتل الأهمية الكبيرة بالنسبة لمستخدميها سواء داخليين او خارجيين كونها تعطي صورة واضحة عن نتائج الأعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية ، لذا فإن القوائم المالية اصبحت موضع اهتمام العديد من الجهات . وتعد القوائم المالية الشكل ألأكثر شيوعا لتوفير المعلومات وهي بمثابة النافذة التي يطل منها الأطراف على نشاط الوحدة من جوانبه المختلفة وكذلك على ما يحدث من تغيرات سواء في مركزها المالي اوفي مركزها النقدي (عزيز ، 2002، ص70) .

هناك تصنيفات عديدة لأنواع القوائم المالية فمنهم من صنف على مجموعة رئيسة وملحقة او رئيسة ومساعدة تسهم في إعطاء تفصيلات عن بعض البنود التي تظهر بصورة مختصرة وتكون هذه القوائم الفرعية بصورة جداول تعطي تفصيلات عن البنود الواردة في الميزانية وقائمة الدخل . (عبدالواحد،2003،ص34).

وتنقسم القوائم المالية الرئيسة الى :

1. قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) .
2. قائمة الدخل .
3. قائمة التدفقات النقدية .

لمزيد من المعلومات عن القوائم المالية وشروحاتها يمكن الرجوع الى(عبدالواحد،2003،ص34 / الرفاعي ، ص286)

المحور الثاني – الإفصـاح المحـاسبي

تسعى مهنة المحاسبة بمبادئها وأعرافها الى مواكبة التطورات الهائلة التي حدثت في العالم وخاصة في مجال التقدم التقني المتسارع الذي أجهض على مفاهيم ونظريات كانت سائدة،وتعد من المسلمات أو البديهيات لفترة طويلة و بالتالي كان لزاما على المحاسبة العمل على تأطير مفاهيم بما يخدم هذه التغيرات ومن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما هو مبدأ الافصاح .

أن التقارير المالية التي تعرض نتائج أعمال الوحدات والمصادق عليها من قبل هيئات مهنية أو شبه حكومية يستلزم فيها إتباع التعليمات الصادرة عن الهيئات الاشرافية لغرض اكتساب هذه التقارير المصداقية لدى المستخدمين لمساعدتهم على اتخاذ القرارات ، ومن أهم هذه المبادئ هي الإفصاح .

مفهوم للإفصاح

لم يكن للإفصاح عند ظهور المحاسبة أهمية خاصة والسبب في ذلك كون المحاسبة لم تكن إلا عبارة عن عمليات بسيطة يقوم بها صاحب المشروع نفسه ولكن ومع مرور الوقت وحاجة جهات عديدة إلى المعلومات المحاسبية التي تظهر في التقارير التي تعتبر خلاصة عمل المحاسب ظهرت الحاجة إلى الإفصاح(حنا ،2006، 28) ولقد عرف الإفصاح من قبل الكثير وتعددت التعاريف التي أعطت وصفا لمفهوم الإفصاح حيث عرف الإفصاح على انه : – (هو جعل التقارير المالية المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة)(مطر،2004،ص336) ويعني بشكل عام :–(تقديم البيانات والمعلومات الى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات)(جربوع وحلس ، 2002 ، ص 96) كما عرف بأنه :– (ضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة و صحيحة عن الوحدة)(الشيرازي،1996،ص322)ويرى الباحث من خلال العرض السابق للتعاريف المتعددة بان أغلب التعاريف تؤكد على أن الإفصاح المحاسبي هو كيفية عرض ونشر مضامين الإفصاح للمعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية عن الوحدة بهدف توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات للمستخدم لتقليل حالة عدم التأكد لديه وأيضا وفاءآ بمتطلبات الإفصاح المحاسبي التي تجعل من القوائم غير مضللة .

أنواع الإفصاح المحاسبي

تختلف وجهات نظر المستخدمين إذ أن ما يمكن عده ملائما و ضروريا لشخص ذي خبرة كافية قد لا يكون كذلك لشخص أخر لا يمتلك المستوى نفسه من الخبرة فضلآ عن رغبة الإدارة في الإفصاح أو عدم الإفصاح وتعدد القطاعات الاقتصادية و اختلاف بيئة الأعمال التجارية الأمر الذي أدى الى ظهور أنواع متعددة من الإفصاح ومنها ما يأتي :–

1– ألإفصاح الشامل //

يعني شمولية البيانات المالية على جميع المعلومات الضرورية التي تساعد في إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن الشركة وفضلاً عن البيانات المالية الأساسية المشار إليها سابقا يتسع نطاق التقارير ليشمل معلومات كمية و أخرى وصفية يتم الإفصاح عنها بالأساليب الآتية : (الشيرازي ، 1990 ، 322)

- الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية :– وتعد جزء مكمـلاً للبيانات المالية وتشمل الملاحظات الهامشية والبيانات الإضافية و الكشوف الملحقة .
- تقرير الإدارة :–و يشمل غالباً خطاب مجلس الإدارة الـى المساهمين و تحليلات و توقعات الإدارة عن المستقبل .

- تقرير المدقق الخارجي (مراقب الحسابات)

أن الإفصاح الشامل ليس معناه عرض التفاصيل كافة من دون تمييز بسبب تزايد أعباء التطبيق إذ أن إنتاج المعلومات لايتم من دون تحمل كلفة كذلك كثرة التفاصيل غير المهمة تجعل البيانات المالية مطولة وهذا سوف يبعد مستخدم البيانات المالية عن إدراك جوهر الأمور المهمة لذلك يتطلب إجراء توازن بين مستوى الإفصاح المقبول لدى الشركات وبين المستوى المقبول الذي ترغب فيه مختلف الأطراف(النعيمي ،2004،ص 18) .

2- ألإفصاح الوقائي //

يهدف الإفصاح الوقائي الى حماية المجتمع المالي و بصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية لذلك ينبغي أن تكون المعلومات المالية بأعلى درجة ممكنة من الموضوعية والحياد والعدالة وأن البيانات المالية ينبغي أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن .

3- الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي //

ظهر هذا المفهوم نتيجة ازدياد أهمية الملائمة بوصفها أحد الخصائص النوعية للمعومات المحاسبية لذلك فأنه يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي ، إذ المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاغراض اتخاذ القرارات ومن الأمثلة على الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي هي الإفصاح عن التنبؤات المالية ، التقارير القطاعية على أساس خطوط الإنتاج وعلى أساس المناطق الجغرافية ، الإفصاح عن مكونات الموجودات الثابتة والمخزون السلعي . (النعيمي ، سابق ، ص22)

4- الإفصاح الكافي //

ويشير الى الحد الأدنى الواجب إشهاره من المعلومات لكي يتوافق مع هدف جعل المعلومات غير مضللة إذ يقتضي توفيره بشأن جميع الأمور المادية و الجوهرية .

5- الإفصاح العادل //

إن الإفصاح العادل يتمثل في الإفصاح عن المعلومات بأسلوب أو طريقة منهجية تضمن وصول نفس القدر منها الى مختلف الأطراف ذات العلاقة دون التحيز لطرف على حساب الطرف الآخر حيث نص المعيار المحاسبي الدولي ألأول المعدل في الفقره رقم 15 على أن ألأفصاح العادل يتطلب مايأتي :-

أ- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بحيث تمثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة .

ب-تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات محاسبية وموثوقة للمقارنة ومن الممكن فهمها .

6- ألأفصاح التفاضلي //

وهذا النوع من ألإفصاح يتم التركيز فيه على القوائم المالية بصوره ملخصة ومختصرة على التفاضل أو التفاوت بين البنود لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد ألأتجاه العام لتلك التغيرات أو التفاضل .

المقومات الرئيسة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

إن المقومات الرئيسة التي يستند عليها هذا المبدأ من أجل تحقيق الهدف الرئيس له وهي توفير المعلومات التي تفيد مختلف الفئات عند اتخاذ القرارات لذا يجب تحديد المستوى الملائم للإفصاح بناءاً على احتياجات هذه الأطراف اوالفئات . لذلك يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسة التالية:-

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
2- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية .
3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها .
4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .
5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .

وفيما يأتي توضيح لهذه المقومات:-

- **تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:-**

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية ، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات ، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة . ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية :-(الملاك الحاليون والمحتملون ، الدائنون ، والمحللون الماليون ، والموظفون ، والجهات الحكومية ، الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها) والذي سيتم عرضهم بصورة تفصيلية في المباحث القادمة.

ولذلك يجب إعداد التقارير والقوائم المالية في ظل فرضية أساسية هي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسيرالمعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه القوائم والتقارير مما يضع معدي هذه القوائم والتقارير أمام خيارين رئيسيين :

الخيار الأول :- يكون إعداد القوائم المالية وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي تستخدم هذه القوائم فضلاً عن صعوبة تطبيقه فانه أيضا مكلف جداًويتعارض مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للقوائم والتقارير المالية الذي تؤكد على ان تكلفة المعلومات يجب ان لا تزيد عن العائد المتوقع منها .

أما الخيار الثاني فيكون بإصدار تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض بحيث يلبي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين . وهذا الخيار أيضا مثل سابقه غير واقعي ومن الصعب تطبيقه لان تطبيقه سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجم ومفرطة جداً في التفاصيل لذلك اتفق الباحثون على مبدأ المستخدم المستهدف كقاعدة أساسية لتحديد أبعاد الإفصاح .

- **تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية:-**

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومة بعنصر اساسي هو خاصية الملاءمة فقد يحدث وجود معلومة ملائمة لغرض معين قد لاتكون ملائمة لغرض او مستخدم آخر لذلك تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة اعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة اخرى ، اما حول طبيعة المعلومات المحاسبية ونوعها فتوجد بعض المحددات على كميتها ونوعها ومن هذه المحددات مفهوم

الاهمية النسبية ومفهوم الحيطة والحذر وأيضا الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كالملاءمة والثقة والموضوعية وغيرها .

- **تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها**

ان لكل وحدة اقتصادية امورها الخاصة بها سواء كانت الفنيةٌ او التجارية أو الاقتصادية وغيرها ، تعد مثل هذه المعلومات من القضايا السيئة التي تحرص الوحدة الاقتصادية على عدم الإفصاح عنها خشيةٌ استغلالها من قبل الوحدات الاقتصادية المنافسة لها ، لذا فان احدى المشاكل التي تواجه الوحدة هي كيفية القيام بعمليةٌ الموازنة بين الإفصاح عن معلومات مفيدة وبين الحرص على عدم كشف المعلومات السرية خشيةٌ استغلالها من قبل الوحدات الاقتصادية المتنافسة سواء كانت داخل القطر او خارجه (عزيز ، 2002،ص87) لذلك يجب ان تحدد طبيعة ونوع المعلومات الت يجب الإفصاح عنها مع عدم الإخلال بأدنى مستوى للإفصاح ، وكذلك عدم افشاء معلومة تؤدي الى تهديد مستقبل الوحدة من قبل منافسيه .

- **تحديد اساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**

ان البدائل المختلفة من اساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية تترك آثارا مختلفة على متخذي تلك القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات لذا يتطلب الإفصاح المناسب ان يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها كما يتطلب ايضآ ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصوره منطقية تركز على الامور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة .

وعموما جرى العرف على ان يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم في صلب القوائم المالية في حين يتم الافصاح عن المعلومات ألأخرى خصوصا التفاصيل إما في الملاحظات او الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم اوفي جداول اخرى مكملة تلحق بها كما يتطلب الامر في بعض الاحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها اذا كانت مهمة في اماكن متعددة في البيانات الماليةٌ (مطر ، 1996 ، ص379) .

- **توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**

تقضي الاعراف المحاسبةٌ بان الإفصاح عن المعلومات المحاسبيةٌ للوحدة الاقتصاديةٌ يتم في نهاية السنة المالية حيث تقوم كل وحدة باختيار سنتها الماليةٌ حسب ظروفها الاقتصادية على الرغم من تفضيل معظم الوحدات السنة التقويمية ويجب بهذا النسق ان يتم الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالسنة ألماليةٌ بعد انتهاءها وبدون تأخير غير مبرر مع الاخذ بنظر الاعتبار ان غلق الحسابات واعدادها يستغرق مدة زمنيةٌ معينة تتفق مع متطلبات معظم تشريعات البلدان من حيث ضرورة وجود مدة زمنيةٌ محددة بعد انتهاء السنة المالةٌ كحد اقصى لنشر القوائم من حيث ضرورة وجود مدة زمنية محدده بعد انتهاء السنة المالية كحد أقصى لنشر القوائم المالية .(سعيد،1999،ص 268)

أساليب و طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يتطلب الإفصاح ان يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها ، كما يتطلب ايضآ ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقيةٌ تركز على الامور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم قراءتها بيسر وسهولة ، وجرى العرف على ان يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة في قرارات المستخدم في صلب

القوائم الماليةٌ ، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل ، إما في الملاحظات او الايضاحات المرفقة بتلك القوائم او في جداول اخرى مكملة تلحق بها كما يتطلب الامر في بعض الاحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها اذا كانت مهمة في اماكن متعددة في البيانات الماليةٌ(الخطيب ، 2002 ، ص164)وتوجد عدة اساليب للإفصاح المحاسبي ويعتمداختيار الاسلوب الافضل على طبيعة المعلومات واهميتها النسبيةٌ(هندركسن،1990،ص783) ويكون لها اثرعلى استيعاب مستخدميها ومن ثم على مستوى القرارات المتخذة واهم هذه الاساليب والطرق هي كالآتي على سبيل المثال لا الحصر :-

أ- الإفصاح في القوائم الماليةٌ .

ب- ألإفصاح في هوامش القوائم الماليةٌ .

ت- ألإفصاح في قوائم ملحقة بالقوائم الاصليةٌ .

ث- تقرير مدقق الحسابات حول مدى عدالة القوائم الماليةٌ والإفصاح المحاسبي .

ج- تقرير الادارة .

1- الإفصاح في القوائم المالية ///

ان القوائم الماليةٌ تعد من اهم وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبيةٌ حيث يتم الإفصاح في القوائم الماليةٌ عن المعلومات المهمة ذات الصيغة الرقميةٌ وان القوائم الماليةٌ الرئيسية هي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وان البيانات والمعلومات المسجلة فيها عبارةعن تطبيق المبادئ المتعارف عليها في المحاسبة والتقدير الشخصي ، وتتوقف سلامة عنصر التقدير الشخصي على مدى تمكن الاشخاص القائمين بأعداد هذه القوائم وخبرتهم واستيعابهم وتفهمهم لمبادئ المحاسبةٌ المتعارف عليها .

2- الإفصاح في هوامش القوائم المالية ///

حيث يتم ذكر الملاحظات الاضافيةٌ في الهوامش وهي عن معلومات لها صلة قوية بالقوائم والتقارير الماليةٌ لذلك ينبغي استخدام الهوامش كبديل للتصنيف الملائم او الوصف والتقييم الملائمين في القوائم الماليةٌ ،و يمكن تصنيف الهوامش الى الأنواع المألوفة وهي :- (الصالحي ، سابق ، ص37)

- ايضاح الاساليب او التغيرات في الطرق المحاسبيةٌ .
- أيضاح حقوق الدائنين قبل اصول معينة او الحقوق الاولوية لبعض الالتزامات .
- الإفصاح عن اصول مشروطة .
- إظهار القيود او الاستثناءات المتعلقة بمدفوعات الارباح الموزعة .

3- ألإفصاح في القوائم الملحقة بالقوائم الاصلية ///

تظهر بعض البنود في القوائم الماليةٌ الرئيسية بصورة اجماليةٌ في معظم الاحيان وقد يكون من الضروري تفصيل بعض هذه البنود عن طريق ملاحق اضافيةٌ مثل ذكرمعلومات اضافية عن الموجودات الثابتة واندثاراتها او عن الاستثمارات قصيرة الاجل او أي فقرة اخرى تمتاز بالاهمية النسبية وكذلك في بعض الاحيان نريد اظهار المعلومات وفقا لأسس محاسبيةٌ اخرى لان المعلومات الواجب الإفصاح عنها

تعد كثيرة من ناحيةٌ الاهية مثل اعداد الكشوفات الماليةٌ بالكلفة التاريخيةٌ المعدلة او بالقيمة الجارية .(عزيز ، سابق ، ص57)

4- تقرير مدقق الحسابات حول مدى عدالة القوائم المالية والإفصاح المحاسبي ///

ان تقرير المدقق لايعد طريقٌة او وسيلة للإفصاح عن المعلومات الماليةٌ الخاصة بالوحدة ، ولكنه يؤدي دوره كطريقٌة للإفصاح عن الانواع التاليةٌ من المعلومات .(هندركسن ، 1990، ص795)

- الأثر المهم نسبياً لنتيجة استخدام طرق محاسبيةٌ مختلفة عن تلك الطرق المقبولة عموما .
- تحول الوحدة من استخدام طريقة محاسبيةٌ مقبولة الى طريقة اخرى غيرها .
- اعطاء رأيه عن كيفية التغيير من طريقة الى أخرى .

اذن من السابق يمكن ان نقول انه يمكن استعمال تقرير المدقق للتأكد على ان الوحدة قد افصحت بشكل كافي وصحيح عن المعلومات الضرورية وان الوحدة قد اتبعت إجراءات وسياسات صحيحة طبقا للمبادئ المحاسبيةٌ المقبولة عموما في اعداد القوائم المالية

5- تقرير الإدارة ///

يعد احد وسائل او اسلوب او طريقة للإفصاح عن المعلومات ، ويتضمن هذا التقرير المعلومات ألاضافية وكالاتي :- (هندركسن ، سابق ، ص 797)

1- الاحداث غير الماليةٌ والتغيرات التي حدثت خلال السنة التي اثرت على عمليات الوحدة .

2- التوقعات الخاصة بمستقبل ودور الوحدة في هذه التوقعات .

3- التغيرات والخطط في العمليات لمستقبل الوحدة .

4- الأثر المتوقع للنفقات الرأسماليةٌ والجهود المبذولة في البحوث التجارية أضافة الى التغيرات في السياسات والمراكز الإدارية والتحسينات التقنيةٌ في الوحدة او الصناعة والتغيرات في الاسعار وغيرها من التغيرات والاحداث غير الماليةٌ .

العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح عن المعلومات المالية للوحدة وتتمثل هذه العوامل في التالي :-

1- عوامل البيئة ////

تختلف انواع التقارير ودرجة الإفصاح فيها من دولة الى اخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسيةٌ وعوامل اخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين الى مزيد من المعلومات الاضافيةٌ مع تغيرات البيئة واثرها في الوحدة لغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها .

2- عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ////

هذه المجموعة من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم الوحدة وطبيعة نشاطها وعدد المساهمين

وصافي الربح الى غير ذلك من العوامل .

3- عوامل تتعلق بالمعلومات ////

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير الماليةٌ بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها واهم هذه الصفات على سبيل المثال ان تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها اغلب المستفيدين منها ، وان تكون هناك ثقة في هذه المعلومات وايضا قابليتها للتحقق ، والمقارنة وخصائص اخرى . وفي هذا الجانب تؤكد لجنة معايير المحاسبة الماليـةٌ الامريكية ان المعلومات الواردة بالتقارير المالية ليست إلا اداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها .

المحور الثالث – أهمية المعلومات المحاسبية لمستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات

يعيش العالم اليوم عصر المعلومات وانظمتها وتقنيتها والبحث عن افضل استخدامات لها باقل تكلفة لانتاجها ذلك لان المعلومات السليمة تؤدي الى قرارات سليمة . وقد ازدادت اهمية انظمة المعلومات بصفةعامة وانظمة المعلومات المحاسبيةٌ بشكل خاص في العصر الحديث نتيجة للعديد من العوامل والمتغيرات وادى ذلك الى آثار قوية وملحوظة على طريقة ادارة الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدات الاقتصادية والمجتمع واتخاذ القرارات السليمة بشأن تخصيصها وتوجيهها نحو اوجه الاستخدام البديلة ومتابعة كفاءة وفعالية استخدامها في تحقيق النتائج المرغوبة من هذا الاستخدام .

ويعد النظام المحاسب في ظل ثورة المعلومات التي نعيشها من اهم الانظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ قرارات اقتصادية ورغم احتياج جميع القرارات الى البيانات والمعلومات المحاسبية الا ان هذه البيانات والمعلومات تختلف وتتنوع تبعا لاختلاف القرار المتخذ

المحاسبة كنظام للمعلومات ///

لغرض اعطاء فكرة عن مفهوم نظام المعلومات المحاسبةٌ او المحاسبة كنظام للمعلومات ، لابد من عرض بعض التعاريف الواردة بخصوص نظام المعلومات . فالمعلومات أولا هـي (نتائج معالجة) تنظيم او تحويل البيانات بطريقّة معينه من شأنها ان تزيد من مستويات المعرفة . ونظام المعلومات عبارة عن مجموعة أفراد والآلات لمعالجة البيانات التي تعمل على اختبار وتخزين واسترجاع البيانات لأجل تقليل درجة عدم التأكد في اتخاذ القرار عن طريق تزويد المعلومات للادارة في الوقت الملائم بحيث تزيد من كفاءة عمل الإدارة . أو هي مجموعة الوسائل والإجراءات التي تكفل جمع ومعالجة البيانات وتخزين واسترجاع المعلومات بالوقت والتكلفة المناسبة بالشكل الذي يساعد الإدارة في اغراض التخطيط والتنفيذ والرقابة(ألخطاب ، سابق ، ص27) أو إنها عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل يمكن استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات (قاسم ، 1997، ص 13)

وتؤدي المحاسبة دورها كنظام للمعلومات في عمليةٌ مستمرة ومتكاملة يمكن ان تتحدد معالمها الرئيسية في ثلاث خطوات متتاليةٌ هي :- (مطر ، سابق ، ص35)

1- حصرالعمليات الماليةٌ بنشاط الوحدة وتمثيلها في صورة بيانات اساسيةٌ (خام) تسجل في الدفاتر المحاسبيةٌ

2- تشغيل او معالجة البيانات الاساسيةٌ وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبيةٌ المتعارف عليها لتتحول هذه البيانات بعد تشغيلها في النظام المحاسبي الى معلومات ماليةٌ تخدم اغراض مستخدمي هذه المعلومات .

3- إيصال المعلومات التي تم معالجتها الى الاطراف ذات المصلحة وذلك بوساطة مجموعة من التقارير الماليةٌ

4- إعادة معالجة المعلومات المسترجعة من التغذية العكسيةٌ ومن ثم تقديمها من جديد .

تعريف البيانات ومفهومها :-

عرفت البيانات بانها عبارة عن المادة الخام لأي نظام مهما كان نوعه ومجال استخدامه والمتمثلة بالأرقام والرموز المعبرةعن الاحداث والمعاملات والاشياء والمفاهيم التي تتطلب حصرها وتجميعها وتبويبها وتصنيفها وتسجيلها وتشغيلها واستخلاص وعرض نتائجها . (النقيب ، سابق ، ص303)

أو هي مجموعه من القيم والرموز والكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع وخارجه نتيجة للأحداث والعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية.

وتعبر البيانات عن حقائق واشارات اولية غير مبوبة وغير منظمة وهي ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة وليس لها أثر في أتخاذ القرارات وبالتالي فهي ذات قيمة اقتصادية بسيطة (عبد الرزاق ، 1993، ص 8) .

ولتوضيح أوجه الاختلافات بين البيانات والمعلومات المحاسبية ندرج الجدول التالي

جدول رقم (1) أوجه الاختلافات بين البيانات والمعلومات المحاسبية

ت	أوجه الأختلاف	البيانات	المعلومات
1	طبيعتها	مواد خام تمثل قيم وحقائق أولية	قيم وحقائق نهائية
2	موقعها في النظام المحاسبي	تمثل مدخلات في النظام	تمثل مخرجات في النظام
3	مصدرها	يتم الحصول عليها من المستويات الدنيا داخل النظام وخارجه	يتم الحصول عليها من المستويات العليا من داخل النظام
4	دلالتها	ذات دلاله تاريخية بدرجة كبيره	ذات دلالة مستقبلية تنبؤية بدرجة كبيرة
5	قيمتها ألاقتصادية	ذات دلالة اقتصادية بسيطة	ذات دلالة اقتصادية عالية
6	أثرها على القرارات	ليس لها تأثير مباشر على القرارات الادارية	ذات تأثير مباشر في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية
7	العلاقة بين مفرداتها	مفردات مستقلة عن بعضها البعض ولا يوجد رابط بينهما	ترتبط ببعضها البعض بعلاقة تبادلية متشابكة

مفهوم وماهية المعلومات:-

المعلومات بمفهومها البسيط عبارة عن المنتج النهائي للمادة الخام أي البيانات التي يتم تشغيلها وفق سير مراحل النظام المحاسبي وقد اثار (كنث) الى ان المعلومات هي تكييف مقصود للبيانات ، وهذا يعني ان هناك علاقة بين مفهومين ذا معنيين مختلفين وليسا مترادفين وهما مفهوما المعلومات والبيانات كما وضح الجدول السابق . (النقيب ، سابق ، ص303)

عناصر نظام المعلومات المحاسبية :-

يمكن تقسيم عناصر نظام المعلومات المحاسبية الى:-

1- المدخلات .

2- العمليات التشغيلية .

3- المخرجات .

4- التغذية العكسية .

وللمزيد من المعلومات عن هذه العناصر يمكن الرجوع الى(الرفاعي وآخرون ، 2000 ،ص31 / يحيى ، 2002 ، ص23)

الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية :-

مما لا شك فيه أن المحاسبة ليست غاية بحد ذاتها و أنما وسيلّة لتحقيق جملة من الغايات ، وفي مقدمتها حاجة عدة جهات و أطراف داخليةٌ وخارجيةٌ الى المعلومات المحاسبيةٌ لاستخدامها في اتخاذ قراراتها . ومما يزيد من أهميةٌ تلك المعلومات لمستخدميها كونها مقاسة بوحدات نقدية معبرة عن أحداث اقتصادية و معاملات عديدة تتحقق يومياً لدى الوحدات الاقتصادية .

أن المحاسبة عموما تمارس وظيفة القياس المحاسبي للأحداث التي تمارسها الوحدات الاقتصادية و تكملها بممارسة وظيفة الاتصال المحاسبي من خلال تقديم المعلومات المحاسبيةٌ الى مستخدميها لاتخاذ القرارات الخاصة بالوحدات الاقتصادية .(النقيب ، سابق ،ص298) .

ويمكن تصوير تلك العلاقة بالشكل التالي :

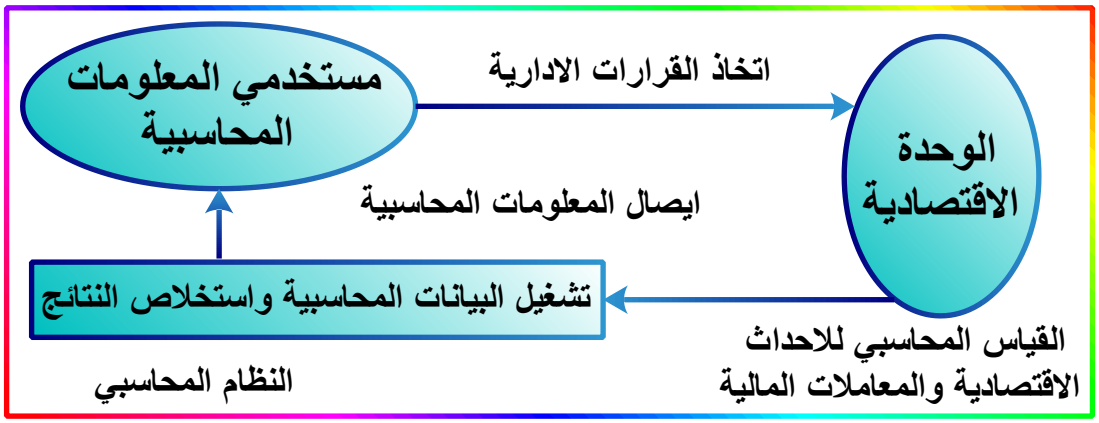

شكل (1) العلاقة بين المحاسبة ومستخدمي المعلومات المحاسبية

دور المعلومات المحاسبية في صنع القرار :-

القرار هو حكم نهائي لمجموعة العمليات المصممة لبيان المنافع المرتبطة بعدد من البدائل المتاحة والتي تتضمن اختيار الأفضل ، أي ان القرار يتضمن كافة الاشياء والنشاطات المطلوبة لتحديد البديل الاكثر منفعة ، بهذا فان عمليةٌ اتخاذ القرارات لا تخرج عن كونها عمليةٌ مفاضلة لتحقيق اهداف معينة . وبما أن القرار عمل انساني قبل ان يكون عملا فنيا لذلك فأن صانع القرار أولا وأخيرا انسان يهف الى تحقيق نتائج معينه توصله الى حالة من الشعور بالأمان وهذا لا يتحقق الا من خلال استناده الى حقائق اساسية ثابته غير مضلله .

كما أن عملية أتخاذ القرارات هي عملية مستمرة لا تنتهي بمجرد أتخاذ قرار معين فقد يترتب على القرار المتخذ مواقف معينة تستدعي اتخاذ قرارات جديدة كما ان عملية اتخاذ القرارات تعتمد في كل مراحلها على ما يتوفر لدى متخذ القرار من معلومات مع العلم بأن درجة جودة المعلومات لها تأثير كبير على درجة جودة القرار الذي يتخذ أي أن هناك علاقة طردية بين جودة المعلومات ودرجة جودة

القرار ، وهذا ألامر يتطلب من الادارة ضرورة ان تبحث باستمرار عن افضل المعلومات فيما يتعلق بالأهداف والنتائج المتوقعة للبدائل المتاحة بمعنى ان المعلومات المفيدة تقلل من جوانب المخاطرة .

كما سبق ان المعلومات تعد مادة اقرار ألأداري ، فاذا كانت عملية الانتاج تتطلب المواد ألأولية مثلا فان مادة الانسان الاداري في أتخاذ القرارات هي البيانات والمعلومات التي تتوفر لديه . ويتوقف نجاح القرار على مدى صحة هذه المادة ودقتها وطريقة تنظيم تأمينها وتخزينها ونقلها الى المراكز التي تحتاج اليها . ومن الملاحظ ان نجاح القرارات وسلامتها يتوقف على دقة وفعالية نظام الاتصالات الذي ينقل البيانات والمعلومات الى مراكز أتخاذ القرارات كما يتوقف على المسافة التي تفصل بين مراكز المعلومات ومراكز أتخاذ القرار أي كلما قصرت تلك المسافة كانت عملية أتخاذ القرار أكثر فاعلية (أيوب ، 1997، ص194).

المبحث الثاني – معايير جودة المعلومات المحاسبية

تتحدد جودة المعلومات بمجموعة من الخصائص التي تجعل من المعلومات المحاسبية تتمتع بالجودة ، وبذلك تساعد المستخدم في ترشيد قراراته ، والتي تسمى بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

وهنا لابد من ذكر الاتجاهات والعوامل السلوكية التي تحكم المستخدم في فهم و تحليل المعلومات المحاسبية المقدمة له ، وكذلك فأن هذه المعلومات تحكمها مجموعة من المحددات أو القيود التي تجعل القائمين على النظام المحاسبي أخذها بعين الاعتبار عند تقديم المعلومات المحاسبية على شكل التقارير والقوائم المالية كمخرجات لهذا النظام .

المحور الأول – الخصائص السلوكية والنوعية للمعلومات المحاسبية

لكي تكون التقارير والقوائم المالية مفيدة لقرائها ومستخدميها لابد ان تكون ذات جودة معينة وتتوفر فيها خصائص ونوعية المعلومات المحاسبية ، ويقصد بها تلك الخصائص الرئيسة والثانوية والفرعية التي يجب ان تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وان هذه الخصائص تشكل معايير أساسية للاسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءة وفاعلية تلك المعلومات وجودتها في تحقيق الاهداف المرجوة منها في اداء دورها في ترشيد واتخاذ القرارات (النقيب،2004،ص292) .

العوامل السلوكية للمعلومات المحاسبية :-

تبرز العوامل السلوكية كمجموعة من المجموعات التي تؤثر في سلوكيات الأفراد عند قيامهم بعمل معين أو أتخاذ القرارات . (السيد :2009 ، ص 179) .

يعد الجانب السلوكي في المحاسبة من الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي ، نظرا للانتقادات التي وجهت الى المداخل التقليدية للبحث في المحاسبة و قد تركزت هذه الانتقادات للمداخل التقليدية على خلوها من أي اعتبارات سلوكية(الشيرازي :1990، ص 356)وظهر أنتشار المحاسبة السلوكية بهدف الكشف عن تأثير عن المعلومات التي تتولد من نظام المعلومات المحاسبية على سلوك المستفيدين منها وكيفية إحداث تغيير في هذا التأثير إذا ما تم إجراء تغييرات مماثلة في المعلومات المحاسبية على افتراض أن هنالك تأثيرا محتملا للمعلومات المحاسبية يمكن أن يساهم في تغيير سلوك المستهلك وفق أساليب عديدة .

أن العوامل السلوكية للمعلومات المحاسبية تتعلق بعدة مفاهيم منها :

اولا :- الادراك المحاسبي :-

((وهي عملية عقلية تتضمن التأثيرعلى الأعضاء الحسية بمؤثرات معينة ، حيث يقوم الفرد بإعطاء تفسير و تحديد لهذه المؤثرات في شكل رموز أو معاني حتى يسهل عليه تفاعله مع بيئته)) .(السيد2009،ص181) .

وتظهر أهمية الإدراك في المجال المحاسبي في أن الإدراك السليم من الأمور الهامة في ممارسة المحاسب لعمله، وأن الاهتمامات النسبية التي يتعرض لهاالمحاسب يومياً في عملية إدراك للحقائق والمؤثرات التي تحيط بالأهداف محل القياس . كما أوردت الجمعية الأمريكية للمحاسبة انه عند ممارسة العمل المحاسبي فإنه يتواجد عدة أسئلة تتعلق بإدراك الأشخاص الذين يتلقون البيانات و المعلومات المحاسبية وهي :

- يختلف هذا الإدراك السلوكي عن إدراك المحاسبين ؟
- كيف يدرك مختلف الأفراد والمجموعات والبيانات المحاسبية التي أعتمد في أعدادها مجموعة من الطرق و القواعد المحاسبية؟
- ما هو أثر الاختلاف في الإدراك على السلوك على متخذي القرار ؟

أن الإجابة على هذه الأسئلة تشمل أدراك الفرد للبيانات المحاسبية والتي تعتمد على مدى تفاعلهم وعلاقتهم بالقائمين على عمل نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية ودرجة ثقافتهم المحاسبية المتأتية عن طريق الدراسة و المطالعة و المدة الزمنية الكافية في تعاملهم مع نوعية معينة من تلك البيانات .

والإدراك في المحاسبة يواجه مشكلتين أساسيتين هما:- (بسيوني ،1980، ص81)

1. **مدى كفاية المعلومات الواجب تقديمها**

أجمعت الدراسات السلوكية على إن كفاية المعلومات عن الشيء موضوع الإدراك قد يؤدي الى أخطاء في عملية الإدراك ، مما يؤدي الى توجيه انتباه الفرد الى جانب معين من الموقف الكلي وإهمال الجوانب الأخرى، فكلما كان الموضوع المدرك لـه صفات ومميزات ثابتة وواضحة وبسيطة كلما ساعد ذلك على إدراكه بدرجة كبيرة فكفاية المعلومات ترتبط بإدراك معدي هذه المعلومات بمعنى إدراك المحاسب لمدى كفاية المعلومات المحاسبية للهدف المطلوب والآثار الفعلية والمحتملة للأهداف والوقوف على احتياجات الأفراد المختلفة للمعلومات المحاسبية.

2. **درجة المنفعة النسبية للمعلومات**

اجمع علماء السلوك على أن للمعتقدات والقيم السائدة في المجتمع اثر على إدراك الفرد ، وان إدراك الفرد لما حوله من أشياء قد يتأثربعوامل خاصة به مثل ميوله ، واتجاهاته النفسية ، وحاجاته ، وقيمه وغيرها من السمات الشخصية الإنسانية ، وان الفرد يدرك الأحداث أو المواقف من خلال تجاربه ونظامه في التقييم وبالتالي فان الأفراد يختلفون في درجات إدراكهم . والمنفعة النسبية وان كانت ترتبط بادراك مستخدم المعلومات إلا إنها تتطلب من معدي المعلومات الوقوف على درجة المنفعة النسبية لمحتويات

التقارير لدى متخذي القرارات ، بمعنى الوقوف على مدى صلاحية المعلومات المحاسبية للاستخدام نظرا لان اثرالتقارير والقوائم والمعلومات المحاسبية على القرارات المختلفة يمكن أن يتأثر بدرجة كبيرة بالاختلافات في الإدراك بين متخذي القرارات ، ومن ناحية أخرى فان الغرض من المعلومات هو التأثير في سلوك متخذي القرارات.

يتحدد تكامل الإدراك المحاسبي بعاملين هما:- (مصطفى ، 2003 ، ص35)

أ- تحديد الآثار الفعلية والمحتملة التي تمت في الوحدة الاقتصادية وعلاقتها بالأطراف الأخرى أي دراسة (إدراك معدي المعلومات) .

ب – د راسة الاختلافات في الإدراك بين متخذي القرارات أي (أدراك مستخدم المعلومات) .

ثانيآ / الاتصال المحاسبي :-

تعتبر وظيفة الاتصال المحاسبي هي المقدمة المنطقية لوظيفة القياس المحاسبي فالاتصال يحدد من هم مستخدمو المعلومات المحاسبية وماهية المعلومات التي اليها وهذا بدوره يحدد ابعاده واسلوب القياس المحاسبي الذي ينتج تلك المعلومات ومستخدمو المعلومات هم بالضرورة اصحاب المصالح في التنظيم سواء اكانو حاليين ام محتملين وهم في الوقت نفسه متخذو قرارات سواء اكانو داخل التنظيم ام خارجيه ولان التقارير المالية هي وسيلة الاتصال المحاسبي فمن البديهي ان يختلف شكل ومضمون التقارير التي تصدرها تنظيمات الاعمال عن تلك التي تصدرها التنظيمات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية الاخرى ويرجع هذا الاختلاف بصفة اساسية الى اختلاف طبيعة تنظيمات كل قطاع وطرق تمويله من ناحية واختلاف اهداف ودوافع مستخدمو المعلومات من ناحية واختلاف التقارير الصادرة عن تنظيمات الاعمال والتقارير التي تصدرها التنظيمات الحكومية فمن المتعارف عليه ان الاطار العام للنظام المحاسبي المطبق في تنظيمات قطاع الاعمال لايختلف باختلاف اشكالها القانونية او تباين انشطتها الاقتصادية ويرجع الفضل في ذلك الى وحدة اهداف هذه التنظيمات ممثلة في الربح الذي يمكن التعبير عنه كميا محاسبيا . اما التنظيمات التي لاتنتمي الى قطاع الاعمال فلا يوجد لها مؤشر عام يمكن الاعتماد عليه في القياس المحاسبي فضلا عن ان معظم مخرجاتها يصعب يصعب التعبير عنها كميا .

ان التنظيمات التي لاينتمي الى قطاع الاعمال يمكن تصنيفها الى ثلاثة تصنيفات وفقا لطيعة التنظيمات وانواع الخدمات التي تقدمها ثم طبيعة مصادر التمويل .فاذا حولنا استقراء النظام المحاسبي وفقا للتصنيف الاول أي وفقا لطبيعة التنظيمات فسنجد انه يشمل على مجموعتين من التنظيمات

الاولى – التنظيمات العامة (الحكومية)

والثانية – التنظيمات الخاصة (الاجتماعية)

ومن ثم يمكننا ان نتساءل – هل هاتان المجموعتين يمكن ان يخضعا لنظام محاسبي واحد ؟ ام ان التنظيمات العامة (الحكومية) تخضع لنظام محاسبي يختلف عن النظام الممكن تطبيقه في التنظيمات الاجتماعية الخاصة ؟

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ///

لكي تكون التقارير والقوائم المالية مفيدة لقرائها ومستخدميها لابد ان تكون ذات جودة معينة وتتوفر فيها خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية ويقّصد بها تلك الخصائص الرئيسة والثانوية والفرعية التي يجب ان تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة وان هذه الخصائص تشكل معايير اساسية للاسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءةوفاعلية تلك المعلومات وجودتها في تحقيق الاهداف المرجوةمنها في اداء دورها في ترشيدواتخاذ القرارات (النقيب ، سابق ، ص292) لذا فان الفائدة هي المعيار الأساسي للمعلومات المحاسبية .

ولكي يصبح هذا المعيار اكثر قابلية للقياس والتنفيذ لابد من تجزئته الى معايير فرعية ، اذ ان معايير المعلومات المحاسبية سوف تجيب عن السؤال التالي : – ماهي خصائص المعلومات المحاسبية لكي تصبح مفيدة لاتخاذ القرارات ؟

وفي أدناه شكل يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على شكل تسلسل هرمي والذي يجيب بشكل واضح عن السؤال اذي تم طرحه سابقآ .

شكل رقم (2)

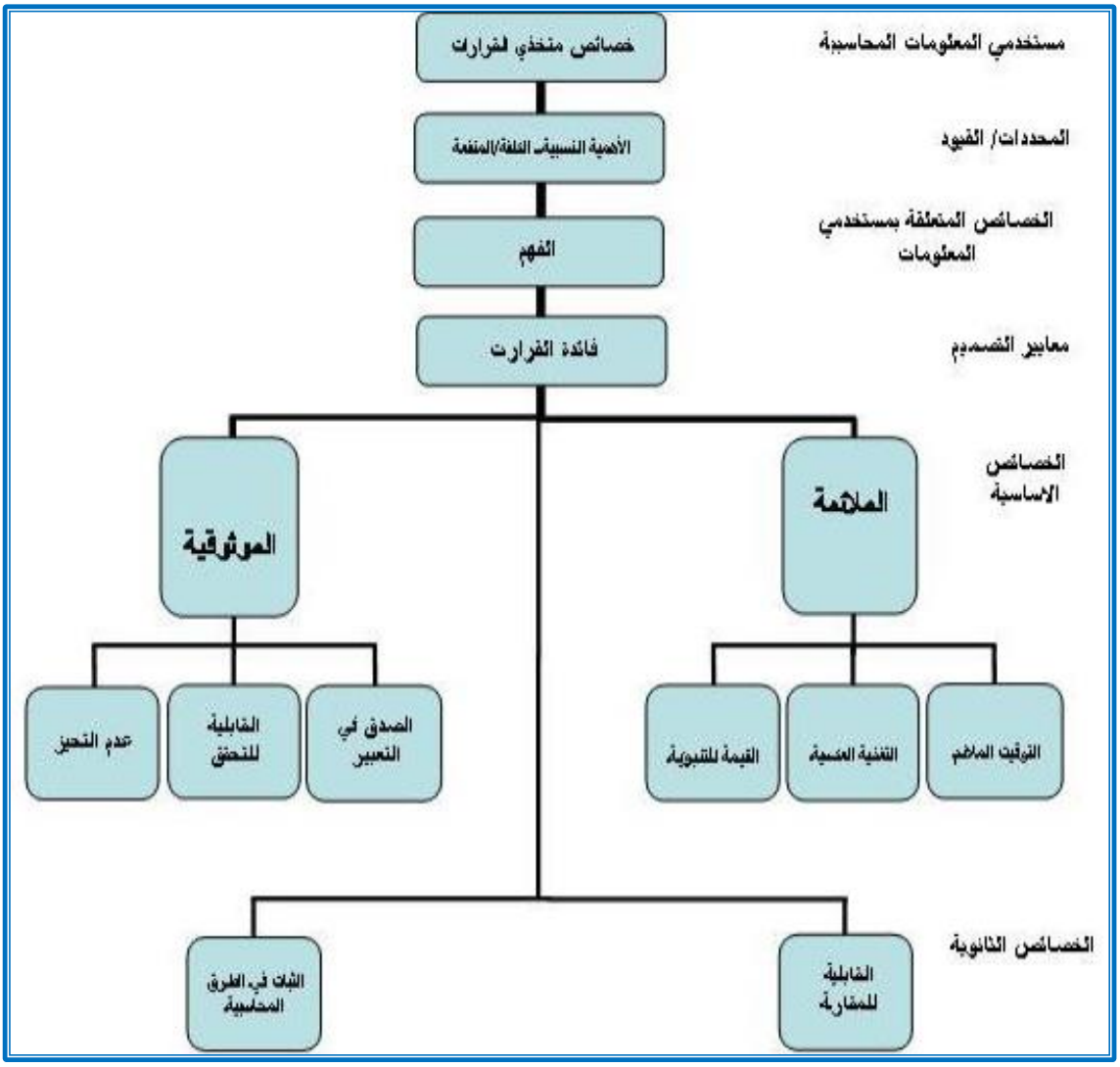

المصدر :(الفداغ ، ص52 ، 2002) .

مقاييس جودة المعلومات المحاسبية ///

كما قلنا سابقاً لكي تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذ القرار لابد ان تكون على مستوى من الجودة، وذلك لاختلافها تبعاً لاختلاف وجهات النظر واهداف منتجي ومستخدمي المعلومات ، إلا انه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات وعلى نحو الآتي :- (الفضل ونور،2002، ص305 – 306)

1- الدقة كمقياس لجودة المعلومات:- يمكن التعبيرعن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات كلما زادت الدقة كلما ازدت جودتها ومع أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات إلا انه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي تنبني عليها القرارات تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من عدم اليقين والتأكد . لذا غالباً ما يتم التضحية بالدقة عند توفير المعلومات الملاءمة لاتخاذ القرارات .

2- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات :- وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن ان تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية :

- المنفعة الشكلية :- أي تطابق شكل المعلومات ومحتواها مع متطلبات متخذ القرار . .
- المنفعة الزمنية :- توفر المعلومة لدى متخذ القرار في ذات الوقت الذي يحتاج اليه . .
- المنفعة المكانية :- أي الحصول عليها بسهولة . .
- المنفعة التقيمية والتصحيحية :- قدرة المعلومات على التقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرارات . .

3- الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات:- تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق الوحدة لأهدافها من خلال موارد محددة وبالنسبة للمعلومات فهي مدى تحقيق المعلومات لأهداف الوحدة او متخذ القرار من خلال استخدام الموارد المتاحة.

4- التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات :- التنبؤ وسيلة يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث المستقبل ، وهذه تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات . لذا فان جودة المعلومات تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد ، وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ او كمدخلات لنماذج الاختيار بين البدائل المتاحة .

5- الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات :- يقصد بالكفاءة تحقيق اهداف الوحدة بأقل استخدام ممكن للموارد وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب ان لا تزيد عن قيمة المعلومات .

وهنا تبرز اهمية ونجاح العمل المحاسبي ودقة سير العمليات فيه ، وهذا من خلال انتاجه كمية من المعلومات التي يستفاد منها من قبل الاطراف المستخدمة للمعلومات وكذلك حلقة وصل في تكامل نظم المعلومات في الوحدة بحيث يجهز الأنظمة المختلفة في الوحدة بالمعلومات الدقيقة واستخدامها من قبلهم .

محددات على المعلومات المحاسبية ///

عند توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات، فان هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) في اطارها المفاهيمي قد اختارت محددين اساسيين لتلك المعلومات يتوجب

اخذهما في الاعتبار .

1- الأهمية النسبية .

2- ألتكلفة / المنفعة .

وهناك آرء من الباحثين في مجال المحاسبة تضيف سياسة الحيطة والحذر الى القيدين السابقين .

وللمزيد من المعلومات حول المحددات يمكن النظر الى (حنان ، سابق ،ص209) و (نبعه ، سابق ،ص42)

المبحث الثالث – الجانب العملي

المحور الاول – استمارة الاستبانة

تعتبر استمارة الاستبانة وسيلة من الوسائل المهمة والفعالة في تجميع البيانات الاولية ، اذ تعد ايضا وسيلة من وسائل ادارة الذات عندما يترك الامر للفرد فرصة الاجابة على اسئلة معينة يعدها الباحث وبما يتناسب وهدف البحث .

هذا وقد تضمنت استمارة الاستبانة المحاور الاتيه :

محاور الاستبيان ///

المحور الاول :- الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية وخصائصها الفرعية .

المحور الثاني :- الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية .

المحور الثالث :- الخصائص السلوكية للمعلومات المحاسبة .

المحور الرابع :- اهمية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية والنظام المحاسبي .

المحور الخامس :- الافصاح المحاسبي .

جدول (1)

المحاور		رقم الفقرة
الرئيسية	الفرعية	
الاول :- الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية وخصائصها الفرعية :- الموثوقية :-	- التوقيت الملائم - القدرة على التنبؤ - التغذية العكسية - الصدق في التعبير - امكانية التحقق من المعلومات - عدم التحيز	3-2-1 6-5-4 9-8-7 13-12-11-10 16-15-14 17
الثاني :- الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية	- القابلية للمقارنة - الثبات في الطرق المحاسبية	19-18 21-20
الثالث :- الخصائص السلوكية للمعلومات المحاسبية	-الادراك -الاتصال	24-23-22 27-26-25
الرابع :- اهمية المعلومات في القوائم المالية والنظام المحاسبي		31-30-29-28 35-34-33-32
الخامس :- الافصاح المحاسبي	الافصاح الكافي	37-36

المحور الثاني – عـرض وتحليل النتائـج

استخدم الباحث في عملية تحليل استمارة الاستبانة المتوسط الحسابي والاوزان النسبية لاجابة العينات على فقرات الاستمارة وكذلك متوسط المتوسطات ومتوسط الاوزان لجميع محاور الاستبانة ولكل فئة ، لبيان اهتمام الفئات باي نوع من الخصائص واي منها تمثل جودة المعلومات وذات اهمية في ترشيد واتخاذ القرارات .

اولا: الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية وخصائصها الفرعية

1. الملائمة :-

ان الخاصية الاساسية (الملائمة) وخصائصها الفرعية تمثلها الفقرات (1-2-3-4-5-6-7-8-9) في استمارة الاستبانة .

جدول (2) المتوسط الحسابي والاوزان النسبية لمحور الخصائص الاساسية (الملائمة)

ت	الفقرة	مقاييس الاجابة										المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
		اتفق كليا		اتفق		غير متاكد		لا اتفق		لا اتفق كليا			
		5		4		3		2		1			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1	2	7	63.6	4	36.4	_	_	_	_	_	_	4,636	0,927
2	4	1	9.1	9	81.8	1	9.1	_	_	_	_	4,00	0,800
3	8	4	36.4	3	27.3	2	18.2	2	18.2	_	_	3,818	0,763
4	6	1	9.1	7	63.6	_	_	3	27.3	_	_	3,545	0,709
5	1	_	_	8	72.7	1	9.1	1	9.1	1	9.1	3,454	0,690
6	7	1	9.1	2	18.2	8	72.7	_	_	_	_	3,363	0,672
7	9	2	18.2	2	18.2	5	45.5	2	18.2	–	–	3,363	0,672
8	3	–	–	7	63.6	1	9.1	1	9.1	2	18.2	3,818	0,581
9	5	1	9.1	2	18.2	–	–	7	63.6	1	9.1	2,545	0,509

من خلال النظر الى جدول رقم (2) يتبين لنا ان النتائج كانت على النحو التالي :-

جاءت في الترتيب الاول الفقرة (2) والتي تضمنت (ان عدم توفر الملائمة في المعلومات المحاسبية سببه يعود الى عدم المام القائمين على النظام المحاسبي بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) اذ بلغ المتوسط الحسابي (4,636) والوزن النسبي لها(92,7%) وهذا يدل بان اغلب القائمين على النظام المحاسبي ليس لديهم المام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لها وماهي جودة المعلومات المحاسبية التي تعطي القوائم المالية افضلية واهمية للمستخدم في اتخاذ القرارات من وجهة نظر ادارة الشركات . وهذا يؤكد مشكلة البحث القائمة على عدم ادراك او المام القائمين على النظام المحاسبي في بيئة العينة بالخصائص النوعية وجودة المعلومات المحاسبية .

وتأتي بعدها بالمرتبة الثانية رقم (4) حيث بلغ المتوسط الحسابي (4) والوزن النسبي (80%) تدل هذه النتيجة ان الخاصية الفرعية للملائمة وهي التوقيت الملائم قد حصلت على اهتمام ادارة الشركات وهذا يعني ان عامل الوقت في استخدام المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مهم جدا لدرجة انه حصل على نسبة80%من تكرارات الاجوبة ويرى الباحث بانه من العوامل المهمة لجودة المعلومات المحاسبية .

الترتيب الثالث كان من نصيب الفقرة (8) اذ بلغ المتوسط الحسابي (3,818) والوزن النسبي لها (76,3%) والفقرة تهتم بالتغذية العكسية من خلال الرقابة الداخلية حيث تدل الناتج ان للتغذية العكسية اهميه لدى ادارة الشركات في تعزيز المعلومات عن طريق اعادة النظر في خططها السابقة وكذلك تصحيح الانحرافات الموجودة وهذا بدوره يؤدي الى اظهار نتائج جيدة وايجابية من خلال القوائم المالية المعدة بعد التصحيح وبهذا فان ادارة الشركات تولي اهتماما بالخصائص الفرعية لملائمة المعلومات المحاسبية واحد تلو الاخر وهذا يعني ان للجودة اهمية في استخدام المعلومات وهذا لا ينفي ان هناك

قصورا في اعداد القوائم المالية للشركات نفسها ولكن النتائج تدل على ان للخاصية الاساسية (الملائمة) اهمية من قبل ادارة الشركات ربما في المستقبل .

وتأتي بعدها الفقرة رقم (6) اذ بلغ المتوسط الحسابي (3,545) والوزن النسبي (70,9%) وهذا يعني قابلية المعلومات في تغيير موقف المستخدم عند اتخاذ القرارات كانت ايضا ذات اهمية بالنسبة لأدارة الشركات اذ يدل بان المعلومات المحاسبية عند الحصول عليها او توافرها يجب ان تكون قادرة على اعطاء صورة واضحة ، وايضا يدل على ان في الاستخدامات الداخلية للمعلومات المحاسبية ان تعطي متخذ القرار الفرصة في اختيار البديل الامثل .

وعلى هذا النحو يمكن بناء تصورات حول نتائج الاستبانة التي تخص الفقرات المتبقية (1-9-7-3-5) اذ جاءوا بالترتيب (الخامس ، السادس ، السابع ، الثامن) على التوالي وبلغ المتوسط الحسابي لهم (3،454-3،363-3،181-2،545) والوزن النسبي لهم (69%-67،2%-58،1%-50،9%) على التوالي ايضا .

وخيرا تم استخراج متوسط الحسابات لخاصية الملائمة بالنسبة لفئة ادارة الشركات (3,545) ومتوسط الاوزان (70,9%) ويدل هذا ان خاصية الملائمة بخواصها الفرعية ذات اهمية لادارة الشركات وبذلك يمكن القول ان لجودة المعلومات المحاسبية اهمية كبيرة لدى المستخدم الداخلي (الاطراف الداخلية) في اتخاذ القرارات وهذا يحقق الفرضية القائلة(كلما زادت الجودة بالمعلومات ، كلما كان الاعتماد على المعلومات والقوائم المالية) .

2. الموثوقية :-

ويتم تمثيل الموثوقية في استمارة الاستبانة بالفقرات (10 ، 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، 15 ، 16 ، 17)

جدول (3) المتوسط الحسابي والاوزان النسبية لمحور الخصائص الاساسية (الموثوقية)

ت	الفقرة	مقايس الاجابة										المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
		اتفق كليا 5		اتفق 4		غير متاكد 3		غير متأكد 2		لا اتفق كليا 1			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1	17	7	63.6	2	18.2	2	18.2	_	_	_	_	4,454	0,890
2	11	1	9.1	7	63.6	2	18.2	1	9.1	_	_	4,181	0,836
3	15	6	54.5	1	9.1	2	18.2	2	18.2	_	_	4,00	0,800
4	14	3	27.3	3	27.3	2	18.2	3	27.3	_	_	3,545	0,709
5	12	1	9.1	4	36.4	5	45.5	1	9.1	_	_	3,454	0,690
6	16	_	_	3	27.3	5	45.5	3	27.3	_	_	3,00	0,600
7	13	_	_	3	27.3	3	27.3	5	45.5	_	_	2,818	0,563
8	10	_	_	3	27.3	1	9.1	1	9.1	6	54.5	2,90	0,418

من خلال النظر الى جدول رقم (3) نرى بأن الفقرة رقم(17)جاءت بالترتيب الاول من حيث اهتمام ادارة الشركات اذ بلغ المتوسط الحسابي (4,454) والوزن النسبي (89%) اذ ان الفقرة تتعلق بصدق التعبير عن الظواهر الاقتصادية من خلال المعلومات الواردة في القوائم المالية ، حيث ترى ادارة الشركات ان

معلوماتها المقدمة في القوائم المالية تعبر عن النشاط والاحداث الاقتصادية للشركة ومن جهة اخرى ترى ان لخاصية الصدق في التعبير اهمية كبيرة لدى ادارة الشركات لتعطي نظرة واقعية عن الوحدة الاقتصادية.

وتأتي في الترتيب الثاني الفقرة رقم (11) اذ بلغ المتوسط الحسابي (4,181) والوزن النسبي (83,6%) وهذا يدل بان ادارة الشركات تهتم بخاصية المصداقية والموضوعية في القوائم المالية ، لكي يتمكن المستخدم نفسه او عن طريق مراقب الحسابات التأكد من صدق البيانات والموضوعية أي التأكد من صحة العمليات والاجراءات المتبعة من قبل المحاسب في الوحدة الاقتصادية .

والفقرة التي حظيت باهتمام ادارة الشركات بالمرتبة الثالثة هي الفقرة رقم(15)والتي تتعلق بالتحقق من المعلومات من قبل مراقب الحسابات لصالح مستخدم المعلومات المحاسبية ، اذ بلغ المتوسط الحسابي (4) والوزن النسبي (80%)وهذا يدل ان هناك اهتمام من قبل ادارة الشركات بمسألة التحقق من المعلومات لغرض اثبات ان العمليات

والاجراءات صحيحة وان القوائم المالية غير مضللة ، وكل هذا لصالح مستخدم المعلومات المحاسبية لكي يتمكن من اتخاذ قراراته بالاعتماد على معلومات صحيحة ومؤكدة .

وفي الترتيب الرابع جاءت الفقرة رقم (14) والمتعلقة ايضاً بامكانية التحقق من المعلومات وهذا ايضاً ينطبق عليها نفس التعليق السابق . حيث بلغ المتوسط الحسابي (3،545) والوزن النسبي (70،9%) ان تكرار الفقرة بصيغة متغايرة كان في سبيل التأكد من صدق اجابة افراد العينة على فقرات الاستبانة ، ففي هذه الحالة يمكن ان نتأكد بان التحقق من المعلومات ذات اهمية من قبل ادارة الشركات حيث جاءت الفقرتان على التوالي بالترتيب التنازلي .

ومن السابق يتضح ان ادارة الشركة تهتم بخاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية حيث بلغ متوسط المتوسطات (3،442) ومتوسط الاوزان (68،8%) .

ثانيا: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

الفقرات (21،20،19،18) تمثل الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية في استمارة الاستبانة .

جـدول (4) المتوسط الحسابي والاوزان النسبية لمحور الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

ت	الفقرة	مقايس الاجابة										المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
		اتفق كليا		اتفق		غير متاكد		غير متأكد		لا اتفق كليا			
		5		4		3		2		1			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1	19	1	9.1	10	90.9	–	–	–	–	–	–	4.090	0.818
2	21	1	9.1	7	63.6	2	18.2	1	9.1	–	–	3.727	0.745
3	20	–	–	7	63.6	4	36.4	–	–	–	–	3.636	0.727
4	18	2	18.2	4	36.4	3	27.3	2	18.2	–	–	3.545	0.709

من خلال النظر الى جدول (4) يتضح لنا مدى اهتمام الفئات الداخلية بالخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية جاءت بالترتيب الاول الفقرة رقم (19)اذ بلغ المتوسط الحسابي (4,090) والوزن النسبي (81,8%) حيث الفقرة تتعلق بالثبات في الطرق والسياسات المحاسبية وان عدم الثبات يؤدي الى حالة التشكك وعدم الثقة بالقوائم والمعلومات المحاسبية ، وهذا يدل بان ادارة الشركات تؤيد استمرار الوحدة على الطرق والسياسات والاساليب المحاسبية من فترة لأخرى وذلك لغرض تقليل الشكوك وزيادة الثقة بقوائمها .

وبالترتيب الثاني جاءت الفقرة رقم (2) والتي تتعلق بقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة للتعرف على اوجه الاختلاف والتشابه بين اداء الوحدات المتشابهة اذ بلغ المتوسط الحسابي (3,727) والوزن النسبي (74,5%) وهذا دليل على اهتمام ادارة الشركات بموضع المقارنة لغرض التوصل الى كفاءة وفاعلية الوحدة في استخدام

الموارد ونتائجها ، وذلك من خلال مقارنة نتائج نشاطها مع نشاط مماثل في الوحدات الاخرى او مقارنة نتائج اعمالها لهذه الفترة مع الفترات السابقة .

ومن السابق يمكن القول ان للخصائص الثانوية الثبات والقابلية للمقارنة اهمية كبيرة لدى ادارة الشركات حيث بلغ متوسط المتوسطات (3,749) ومتوسط الاوزان (74,9%) .

ثالثا:الخصائص السلوكية للمعلومات المحاسبية

ان الخصائص السلوكية تمثلها الفقرات (27,26,25,24,23,22) ، والجدول رقم (5) يبين المتوسطات والاوزان النسبية لهذا المحور . جدول (5)

المتوسط الحسابي والاوزان النسبي لمحور الخصائص السلوكية للمعلومات المحاسبية

ت	الفقرة	مقاييس الاجابة										المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
		اتفق كليا 5		اتفق 4		غير متأكد 3		لا اتفق 2		لا اتفق كليا 1			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
-1	23	10	90.9	1	9.1	–	–	–	–	–	–	4,909	0,981
-2	27	4	36.4	2	18.2	2	18.2	1	9.1	2	18.2	3,454	0,690
-3	26	2	18.2	3	27.3	3	27.3	3	27.3	–	–	3.363	0,672
-4	25	–	–	2	18.2	8	72.7	1	9.1	–	–	3,090	0,618
-5	24	–	–	1	9.1	8	72.7	2	18.2	–	–	2,909	0,581
-6	22	–	–	2	18.2	1	9.1	6	54.5	1	18.2	2,272	0,454

يتضح من الجدول رقم (5) بان الفقرة (23) جاءت بالترتيب الاول والفقرة متعلقة بضرورة ايجاد وسيلة اتصال فعالة وسريعة بين النظام المحاسبي ومستخدم المعلومات المحاسبية ، اذ بلغ المتوسط الحسابي (4,909) والوزن النسبي (98,1%) وهذا يدل بان الوسائل الحالية للاتصال غير فعالة وغير كفوءة حيث حصلت على نسبة كبيرة من التكرارات . وترى ادارة الشركات ضرورة ايجاد بديل او وسيلة لتفعيل قنوات الاتصال بينهم وبين مستخدمي المعلومات المحاسبية .

وبالترتيب الثاني جاءت الفقرة رقم (27) والمتعلقة بان عملية الاتصال في الوقت المناسب بين الطرفين له اهمية كبيرة لكي لا تفقد المعلومات قيمتها بعد مرور الوقت ، اذ بلغ المتوسط الحسابي (3,454) والوزن

النسبي (69%) وهذا يدل بان ادارة الشركات تعلم ان للاتصال اهمية كبيرة في توصيل المعلومات المحاسبية الى مستخدميها في الوقت المناسب بحيث يتمكن من اتخاذ قراراته .

اما في الترتيب الثالث فجاءت الفقرة رقم (26) والمتعلقة بان تقديم المعلومات ذات جودة يؤدي الى توسيع ادراك المستخدم في فهم وتحليل المعلومات ، اذ بلغ المتوسط الحسابي (3,363) والوزن النسبي (67,2%) وهذا يدل بان ادارة الشركات تعي بان تقديم المعلومات ذات الجودة سوف يؤدي الى اهتمام المستخدمين بإدراكاتهم حول فهم المعلومات وتحليلها ، وهذا بدوره يؤدي الى اتخاذ قرارات سليمة .

وبناءا على ما سبق يتضح ان للخصائص السلوكية للمعلومات المحاسبية اهمية لدى ادارة الشركات حيث بلغ متوسط المتوسطات (3,332) ومتوسط الاوزان (66,6%) وهذا يدل بان ادارة الشركات تسعى الى توسيع ادراكاته للمستخدم الداخلي للمعلومات وكذلك توسيع قنوات اتصالاته كنظام محاسبي مع مستخدم الخارجي للمعلومات المحاسبية .

رابعا: اهمية المعلومات في القوائم المالية والنظام المحاسبي

ان هذا المحور تمثلها الفقرات (35,34,33,32,31,30,29,28) في استمارة الاستبانة

جدول (6) المتوسط الحسابي والاوزان النسبية لمحور اهمية المعلومات في القوائم المالية والنظام المحاسبي

ت	الفقرة	مقاييس الاجابة										المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
		اتفق كليا		اتفق		غير متأكد		لا اتفق		لا اتفق كليا			
		5		4		3		2		1			
		العدد	%	العدد	5	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1	35	9	81.8	2	18.2	–	–	–	–	–	–	4,818	0,963
2	30	7	63.6	3	27.3	1	9.1	–	–	–	–	4,545	0,909
3	29	2	18.2	9	81.8	–	–	–	–	–	–	4,181	0,836
4	32	1	9.1	10	90.1	–	–	–	–	–	–	4,090	0,818
5	28	–	–	8	72.7	3	27.3	–	–	–	–	3,700	0,727
6	34	–	–	8	7.27	2	18.2	1	9.1	–	–	3,636	0,727
7	31	1	9.1	1	9.1	7	63.6	2	18.2	–	–	3.090	0,618
8	33	–	–	1	9.1	3	27.3	7	63.6	–	–	2,454	0,490

يتضح من الجدول رقم (6) ان الفقرة رقم (35) جاءت بالترتيب الاول لكل الفئات ، والفقرة تتعلق بفتح دورات تعليمية وتوضيحية حول المفاهيم والمعايير والخصائص المتعلقة بالمحاسبة والخاصة بأعداد القوائم المالية للقائمين على النظام المحاسبي والفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية ، اذ بلغ المتوسط الحسابي للفئات (ادارة الشركات ، المصارف ، دائرة الضريبة ، نقابة المحاسبين ومراقبي الحسابات والمدققين) (4،818 – 4،916 – 4،888 – 1 – 4،833) على التوالي والوزن النسبي (96,6% – 100% – 97,7% – 98,3% –96,3%) على التوالي ايضا وهذا يدل على تأكيد الفقرة وضرورة فتح مثل هذه الدورات خاصة للقائمين على النظام المحاسبي في الوحدات بهدف تحسين قدراتهم العلمية والمهنية وتفعيل امكاناتهم واطلاعهم على اخر التطورات التي وصلت لها المحاسبة من الجانب النظري والعملي ، حتى يتمكنوا ان يعكسوا الصورة في تحسين المعلومات المقدمة من قبلهم ، وهذا كله لصالح مستخدم المعلومات ومتخذ القرار .

وايضا عند النظر الى جدول رقم (6) يتبين لنا انه جاءت بالترتيب الثاني الفقرة رقم (30) والتي تتعلق بتكوين نظرة صحيحة وصادقة عن حالة الوحدة الاقتصادية من خلال المعلومات المحاسبية ذات الجودة اذ بلغ المتوسط الحسابي(4,545)والوزن النسبي(90,9%)وهذا يدل على ان للمعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية امكانية

بناء نظرة عن الوحدة الاقتصادية . وان من وجهة نظر ادارة الشركات اهتمام بهذه الفقرة بحيث تحاول ان توفر المعلومات بالخصائص النوعية وذات الجودة لجلب الانتباه نحو الوحدة وخصوصا المستثمرين والمقرضين .

اما في الترتيب الثالث فجاءت الفقرة رقم (29) والمتعلقة باعتبار نظام المعلومات المحاسبية قادر على توفير معلومات ملائمة وموثوقة اذ بلغ المتوسط الحسابي(4,181)والوزن النسبي(83,6%) وهذا دليل على وجوب وجود نظام معلوماتي للمحاسبة لغرض توفير معلومات بالخصائص النوعية وذلك لخدمة الادارة لاستخدامها داخليا ومن ثم للمستخدم الخارجي ، وبهذا يمكن ان نقول هناك ضرورة لوجود نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية .

وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (32) حيث الفقرة تتعلق بدرجة الصدق والموثوقية في المعلومات المحاسبيةسببه يعود الى اعتماد المستخدم على نوع معين من القوائم المالية اذ بلغ المتوسط الحسابي(4,090) والوزن النسبي(81,8%)وهذا يدل على ان ادارة الشركات تعتقدبأن اعتمادالمستخدم على نوع معين من القوائم المالية تعطيه انطباع بان هذه القوائم صادقة في تعبيرها عن حالة الوحدة ويزيد من الثقة لديهم .

وبناءا على ماسبق يمكن القول بان اهميةالمعلومات في القوائم المالية ونوعية النظام المستخدم له اهمية كبيرة لدى ادارة الشركات وتعطيه اهتماما كبيرا في سبيل اعطاء صورة واضحة وشفافة عن الوحدة الاقتصادية حيث بلغ متوسط المتوسطات (3,814) ومتوسط الاوزان (76,3%) .

خامسا: محور الافصاح المحاسبي

تمثل الفقرات (37,36) في استمارة الاستبانة محور الافصاح في الدراسة .

جدول (7) المتوسط الحسابي والاوزان النسبية لمحور الافصاح المحاسبي

ت	الفقرة	مقاييس الاجابة										المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
		اتفق كليا 5		اتفق 4		غير متأكد 3		لا اتفق 2		لا اتفق كليا 1			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1	37	1	9.1	9	81.8	1	9.1	–	–	–	–	4,00	0,800
2	36	–	–	6	54.5	4	36.4	–	–	1	9.1	3,363	0,672

عند النظر الى الجدول رقم (7) يتبين ان الفقرة رقم (37) جاءت بالترتيب الاول والمتعلقة بالإفصاح الكافي والقادر على المساعدة في ترشيد واتخاذ القرارات ، اذ بلغ المتوسط الحسابي (4) والوزن النسبي (80%)

وهذا يدل بان الافصاح الكافي في وجهة نظر ادارة الشركات كفيل بإعطاء صورة لمستخدم المعلومات ومتخذ القرار في ترشيد قراراته .

اما في الترتيب الثاني فجاءت الفقرة رقم (36) والتي تتعلق بان القوائم المالية تتمتع بالإفصاح الكافي ، اذ بلغ المتوسط الحسابي (3,363) والوزن النسبي (67,2%) وهذه النسبة تدل بان القوائم المالية بشكلها الحالي تتمتع بالإفصاح ولكن ليست في المستوى المطلوب ، وهذا لا ينفي تعليق الفقرة الاولى لان الفقرة تحاول اعطاء صورة عن الافصاح الكافي واهميتها وليس الافصاح الكافي في القوائم المالية الحالية .

وبصورة عامة فان ادارة الشركات تهتم بموضوع الافصاح وتحاول ان تجسده في القوائم المالية والدليل على ذلك هو ان متوسط المتوسطات لمحور الافصاح لهذه الفئة بلغ (3,681) ومتوسط الاوزان (73,6%).

المبحث الرابع – الاستنتاجات والتوصيات

اولاً /// الاستنتاجات :-

1- لم تعد المحاسبة التقليدية كافية لسداحتياجات اليوم وذلك لعدم ادراج الفقرات غير المالية في القوائم المالية والتي تؤثر على موقف الوحدة من المنافسة..

2- ان المعلومات تزداد اهميتها لدى مستخدم المعلومات كلما امتازت بالجودة.

3- يقصد بالجودة ان تتمتع المعلومات المحاسبية بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من قبل القائمين على النظام المحاسبي وان تتمتع بالدقة والمنفعة تساعد مستخدم المعلومات في تقليل حالة عدم التأكد لدية وترشيده نحو القرارات الصائبة.

4- عدم افساح المجال او اعطاء فرصة عمل لأصحاب الشهادات او الكفاءات المتخصصة في المحاسبة بالعمل في الوحدات الاقتصادية وان تم اعطائهم الفرصة فيتم تقيدهم بأوامر ولوائح تضيف عليهم نطاق عملهم.

5- عدم اهتمام القائمين على النظام المحاسبي بادراك المستخدمين من ناحية سهولة فهم المعلومات وكذلك عدم اهتمام مستخدمي المعلومات المحاسبية بتنمية قدراتهم وادراكاتهم حول المعلومات المحاسبية بتنمية قدراتهم وادراكاتهم حول المعلومات المحاسبية.

6- عدم اعتماد الجهات الحكومية والمؤسسات الخدمية والمالية على القوائم المالية في تمشية اعمال الشركات.

7- عدم التزام الوحدات بمعايير المحاسبية سواء معايير محاسبية محلية او دولية،وهذا يؤدي الى اعداد قوائم مالية متفاوتة من وحدة الى اخرى.

8- هناك قصور من قبل المحاسبين في متابعة التطورات المحاسبية والمتعلقة بالمعلومات المحاسبية وكذلك عدم الاطلاع على الدوريات والمواضيع المتعلقة بالمهنة.

9- هناك قصور في الافصاح ،اي الافصاح الحالي لا يفي باحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

10- كلما كانت المعلومات ملائمة كلما ادى ذلك الى توسيع ادراك مستخدم المعلومات. وكذلك كلما كان ادراك المستخدم نحو المعلومات واسعاً وقادراً على فهم وتحليل المعلومات كانت المعلومات اكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات.

11- من خلال نتائج تحليل الاستبانة ظهرت ان الخصائص الثانوية(القابلية للمقارنة، الثبات)اكثر الخصائص تمثيلاً للجودة

12- عدم اهتمام القائمين علـــى النظام المحاسبي بادارك المستخدمين من ناحية سهولة فهم المعلومات وكذلك عدم اهتمام مستخدمي المعلومات المحاسبية بتنمية قدراتهم وادراكاتهم حول المعلومات المحاسبية .

13- تعتمد ادارة الشركة على جودة المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الادارية .

14- تعتمد الادارة في اتخاذها للقرارات واداءها للوظائف الادارية على جودة المعلومات المحاسبية بنسبة كبيرة جدا قد تصل الى 90% .

15- ينبغي استخدام النظام المحاسبي المحوسب لكي يسرع عملية توصيل وتقديم المعلومات المحاسبية الى متخذ القرارات في الشركات .

ثانيـــا /// التوصيات :-

1- قيام الوحدات الاقتصادية باختيار نظام محاسبي يتلائم مع نشاطها وكذلك الاهتمام بالافصاح عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية .

2- امكانية اعداد قوائم مالية ربع سنوية لكي تتوفر المعلومات بصورة اسرع عن الوحدة ومركزها المالي وهذه تساعد متخذ القرار في تقييم اداء الوحدة بين فترات وجيزة اضافة الى اعداد قوائم مالية في نهاية الفترة .

3- على الجهات الحكومية والمؤسسات المالية الاعتماد على القوائم المالية للوحدات لغرض تمشية اعمال الشركات .

4- ضـرورة إطلاع القائمين على النظام المحاسبي على مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية والتطورات المحاسبية لغرض تنمية قدراتهم المهنية .

5- يلعب مراقبي ومدققي الحسابات دورا هاما عن مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للوحدات ضمن تقديرهم.

6- ضرورة فتح دورات تدريبية والندوات حول مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية والمعايير المحاسبية للقائمين على النظام المحاسبي لتمكينهم من الاطلاع على المستجدات التي طرأت على المحاسبـة وان لمخرجات النظام المحاسبي دور كبير في اتخاذ القرارات .

7- الاكثار من نشر واصدارات مهنية خاصة بالمحاسبة من قبل هيئات ونقابات المحاسبية حول مواضيع محاسبية تهم المحاسبين والمهنة وهذا في سبيل تقديم اكبر قدر ممكن من المعلومات ملائمة ومفيدة تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات .

8- ضرورة التوسع في استخدام جودة المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط بكافة انواعها ورسم السياسات المستقبلية للشركة .

9- ضرورة استخدام الشركات للحاسوب في حفظ وخزن البيانات المحاسبية للحصول على معلومات محاسبية لتوفير الدقة والسرعة في ايصال هذه المعلومات لمتخذي القرار .

10-ضرورة دعم دوائر واقسام المحاسبة وتزويدها بالكفاءات والخبرات اللازمة لتنفيذ الاعمال المحاسبية وتقديم تقارير وقوائم متابعة لتسهيل عملية حصول الادارة على المعلومات اول بأول والوقوف على اي انحراف .

11-عقد ورش عمل في مجال التحليل المالي ومجال اتخاذ القرارات مما يسهم في زيادة قدرة متخذي القرارات في التعامل بفاعلية مع جودة المعلومات المحاسبية .

المصادر

1. بسيوني ، احمد محمد ، 1980 ، دور الاتجاهات السلوكية في تطوير اساليب الرقابة المالية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ج.م.ع .
2. التميمي وشاكر ، ناظم شعلان ، صلاح صاحب ، 2009 ، دور مراقب الحسابات في تعزيز الافصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات " دراسة تحليلية " ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، العدد9 ، المجلد3 .
3. جربوع ، يوسف ، مدى تطبيق القياس(الافصاح) في المحاسبة بالقوائم المالية 2004 .
4. جربوع وحلس ، يوسف محمد ، سالم عبد الله ، 2002 ، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية ، ط1 ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
5. حنان ، رضوان ، ط1 ، 2000 ، النموذج المحاسبي المعاصر ، هيكل نظرية المحاسبة ، دار وائل للنشر .
6. حنان ، رضوان ،1982 ، تطور الفكر المحاسبي ، عمان ط1 .
7. الدسوقي ، عبد السميع ، 2002 ، اساسيات المحاسبة ، الجزء الثاني ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن .
8. الدون س . هندركسن ، 1990 ، النظرية المحاسبية ، ترجمة كمال خليفة ابو زيد ، ط4 ، القاهرة.
9. دونالد كيسو وجيري ويجانت ، 1999 ، المحاسبة المتوسطة ، تعريب د . احمد حامد حجاج و د . سلطان محمد السلطان ، الجزء الثاني ، ط2 ، دار المريخ للنشر ، الرياض
10. السيد ، سيد عطا الله ، 2009 ، نظم المعلومات المحاسبية ، ط1 ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان .
11. الشيرازي ، عباس مهدي ، 1990 ، نظرية المحاسبة ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت .
12. قاسم ، عبد الرزاق ، 2003 ، نظم المعلومات المحاسبية ، ط1 ، عمان .
13. قاسم ، عبد الرزاق ، 2003، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية ، ط1 ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، عمان .
14. محمد ، 2000 ، المحاسبة المالية/الدورة المحاسبية ومشاكل القياس ، ط1 ، عمان .
15. مطر ، محمد ، 2004 ، التاهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح ، دار وائل ، عمان ، الاردن .
16. مؤيد محمد الفضل وعبد الناصر ابراهيم نور ، 2002 ، المحاسبة المالية ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
17. النعيمي ، سنان سالم ، 2004 ، تقييم الافصاح في القوائم المالية على ضوء المعايير المحاسبية المعتمدة ،بحث مقدم الى المعهد العربي للمحاسبين والمدققين .
18. النقيب ، كمال عبد العزيز ، 2004 ، نظرية المحاسبة ، ط1 ، دار وائل للنشر ، الاردن ، عمان.